

الوقف على المختوم بالتاء وطبيعة ذلك الوقف

الدكتور أحمد كاشك
مدرس بدارالعلوم - القاهرة

بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف نحو تاء سيننة وتاء عنريت وكذلك التاء في بنت .. وتساء الجميع اقرب الى التاء التي هي بمنزلة ما هو نفس الحرف من تاء طلحة لان تاء طلحة كأنها منفصلة وزعم أبو الخطاب ان ناسا من العرب يقولون في الوقف طلحت كما قالوا في تاء الجميع قولا واحدا في الوقف والوصل « (1) ويقول ابن يعيش : « متى كان آخر الاسم تاء التانيث من نحو طلحة وحمزة وقائمة وقاعدة كان الوقف عليه بالهاء .. وذلك في الرفع والنصب والجر والذي يدل ان الهاء بدل من التاء انها تعتبر تاء في الوصل، والوصل مما ترجع فيه الاشياء الى اصولها والوقف من مواضع التغيير ... على ان من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل ، فيقول في الوقف هذا طلحت وهي لغة فاشية حكاها ابو الخطاب « (2) .

من قضايا اللغة :

درج اللغويون في حديثهم عن الوقف على المختوم بالتاء ان يقولوا بان الوقف له علامة خاصة هي تحويل هذه التاء الى هاء تسمى هاء التانيث . فما نحيب هذا القول من الصحة ؟

قبل ان نصدر رأياً في هذه المسألة نعرض بعض حديث لدارسي العربية حتى يتسنى لنا بعد ذلك ان نبرز رأينا في صورة واضحة وحتى يعلم اتنا لم نهمل مكرهم تماما ولم نحور آراءهم تعسفا الى فكرة نحاول اثباتها . فما هي نظرة اللغويين الى هذه التاء عند الوقف ؟ بعبارة اخرى ما هي طبيعة الوقف على المختوم بالتاء عندهم ؟

يقول سيبويه في ذلك : « فعلمة التانيث اذا وصلت التاء واذا وقفت الحقت الهاء وارادوا ان يفرقوا

(1) الكتاب ج 2 ص 281 . وللمبرد نص قريب من ذلك في المقتضب ج 1 ص 63 .
(2) شرح المنفصل ج 9 ص 81 . ولابن جني نص قريب من ذلك في سر صناعة الاعراب ج 1 ص 176 .

يوضح هذان النصان عدة أمور ، منها : أن الوقف على تاء التانيث بالهاء خاص بالاسم المفرد والمثناة ، ويبدو ذلك من الأمثلة التي وردت في النصين . ومنها أن الوقف شامل لجميع الحالات الاعرابية . ومنها : أن بعض العرب يوقف بالتاء دون تحويلها إلى هاء مسمياً ذلك إجراء للوقف مجرى الوصل .

والاشموني يقول بمثل ذلك . ويضيف الصبان في حاشيته تعليلاً يبرر به التزام التاء في الفعل والحرف وعدم تحويلها إلى هاء وهو خشية الالتباس حين تحول ضريت إلى ضربه ورتت إلى ربه فتختلط هذه الهاء حينئذ بهاء الغير (3) . ويضيف الصبان احترازاً آخر خاصاً بالاسم وهو ألا يكون الوقف بالهاء موقفاً في ليس ترمضه اللفظة .

ويرى اشموني في الوقف على جمع المؤنث السالم وما ضاهاه ويريد بذلك هيات وأولات — أن من الأنفل الوقف بالتاء وأن سجع ابدالها هاء في قول بعضهم « دفن البناء من المكرباء... » وكيف بالاخوة والأخوات وسجع هياة وأولات . لكنه يعلق على ذلك بأنه من لغة طيء وقد وسه صاحب الانصاح بأنه شاذ لا يقاس عليه (4) .

ويرى صاحب النشر أن الاسم المؤنث بالتاء يوقف عليه بالهاء ويرى أن هذه الهاء بدل من تاء التانيث . وأن الوقف عليها يكون بالسكون . ولا يجوز فيه روم ولا أشمام . وفي امالة هذه الهاء المبدلة يقول أن بعض العرب أمالها كما أمال الالف فقد قيل للكسائي إنك تبيل ما قبل هاء التانيث فتقال هذا طباع العربية (5) .

تلك احاديث للقبوي العربية وعلماء القراءات نستطيع ان نخرج منها بالانكار التالية :

— ان الوقف على المختوم بالتاء يكون بالهاء

إذا كان اسماً مفرداً أو جمع تكسيراً ونصباً وجراً .

— أن هناك شرطاً لذلك هو ألا تكون التاء مسبوقةً بساكن مثل بنت وأخت .

— أن عدم اطلاق الإبدال على الفعل والحرف مرجعه أمن اللبس .

— أن هذا اللبس يجب أن يعمم ؛ لأن إمكان وجوده محتمل في الصورة الأساسية « ضاربه » .

— أن الوقف بالهاء يكون بالإسكان ولا روم ولا أشمام .

— أن جمع تصحيح المؤنث وما شابهه يمكن أن يوقف عليه بالهاء وذلك قليل خاص ببعض العرب .

— أن الاسم المفرد المختوم بالتاء يمكن أن يوقف عليه بالتاء على قلة وذلك مثل : هذا طلحت على لغة . وهذا لا ينفى عربيتها فإن جني يقول :

« وقال ليس عندنا عربيت من دخل ظفار حمز
أي تكلم بكلام حمير فإذا كان كذلك جاز جوازا قريبا
كثيرا أن يدخل من هذه اللغة في لغتنا وإن لم يكن
لها فصاحتنا غير أنها لغة عربية قديمة (6) .

يتبين من ذلك أن الوقف على الاسم المختوم بالتاء كما يرى دارسو العربية يكون بالهاء وهذه الهاء تنعت عندهم بهاء التانيث وأنها مبدلة عن تاء التانيث حين الوقف . فهل تصور ابدالها من تاء التانيث يتفق والصواب ؟ لدي احساس بأن هذه الهاء ليست إلا هاء سكت جيء بها لاغلاق المقطع في حالة الوقف وفي أقوال بعض اللغويين حولها ما يعطى إحياء بذلك وأن لم يكن نصاً في التمييز . يقول الصبان في حاشيته حول المراد بهاء التانيث أن تسميتها هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التي هي فيه ساكنة (7) . وفي قوله مجاز دليل على أن التسمية

(3) حاشية الصبان على شرح اشموني ج 4 ص 213 . واللبس المحتمل في ضاربه ينبغي اعتبار السياق .

(4) السابق ج 4 ص 213 — 214 .

(5) النشر في القراءات العشر ج 2 ص 79 .

(6) الخصائص ج 2 ص 28 .

(7) حاشية الصبان ج 4 ص 209—210 .

ان نستقط التاء عند الوقف في مرحلة أولى نحو:
 نائمة : نائق . ثم ان تظهر بعد الحركة النهائية
 هاء ثانوية شبيهة بهاء السكت ... نحو : ناسق :
 نائمة (9) . ويعلق كاتنينو على ذلك بقوله وهو تفسير
 تحتل صحته . فيروكلمان يكاد يقرر ما قلناه عن الهاء
 من امكان اعتبارها من قبيل السكت وقد أوضح لنا
 ذلك من خلال رؤيته السابقة . وربما سوغ ما نراه
 أيضا من الوقف على التاءات الاخرى لدى البعض في
 ثابوت - ثابوة ، البناء - البناء ، ريت - رية ، ثمت
 ثمة ، لات - لاة ، هيات - هياه . كيف نسمى هذه
 الهاءات ؟ ام المكن اعتبارها هاءات تانيث بالمفهوم
 الذي نراه في فاطمة وحزمة !

ان الراي الذي اكاد أحسه ان الوقف على التاء
 انما يكون بعد اسقاطها باستراحة تتمثل في وجود
 هاء ساكنة تشبه هاء السكت . وقد يدنع قولنا ان
 هذه الهاء ترجع تاء في الوصل وان الوصل مما ترد
 فيه الاشياء الى اصولها . وردنا على ذلك ان كل
 الاشياء مع الوقف ترجع لأصولها حين الوصل . فهل
 نعتبر كل ظاهرة في كل وقف بديلا من الوصل ؟

اننا نرفض فكرة البديل لان الوقف حالة تختلف
 طبيعتها عن حالة الوصل حيث لا تقارب بينهما واما
 مسألة الوقف بالتاء الساكنة لدى البعض فيما يسمى
 باجراء الوقف مجرى الوصل فلا نقرأها ؛ لان التاء
 هنا ليست كالتاء هناك فالوصل علامته التحريك
 والوقف علامته الصمت او السكت ونحن لا نجد في
 قولنا طلحت في الوقف الا صمتا او سكوتا لا يتسق
 وطبيعة الوصل . فالوقف ما جاء الا عن طريق تاء
 ليست بتانيث بل لعلق متطع عند الوقف ومن هنا نرى
 ان الهاء او التاء التي لحقت الاسماء عند الوقف لا
 وشيجة بينها وبين ما يسمى بتاء التانيث، حيث
 اعتبارها هاء تانيث او تاء تانيث امر بجانب الصواب.

بهاء التانيث من قبيل التجوز . ولعل ما دفعهم الى
 تلك حيرتهم أمام الموجود فقد كانت هناك تاء حالة
 لوصل فاذا بها هاء في الوقف ؛ ولاتهم أرادوا خلق
 صلة ما بين الحالتين الوصل والوقف سموها هاء
 التانيث وقالوا بابدالها ؛ لكننا ندرك ان القول
 بجازية الهاء يوحي بان الصلة واهية بين هذه
 الهاء والتانيث الذي ذهب به مطلب الوقف . وابن
 الجزري يقول : « اختلفوا في هاء التانيث هل هي
 مسألة مع ما قبلها او ان المال هو ما قبلها وانها
 نفسها ليست مسألة .. ويقول : هاء السكت نحو
 كتابية وحسابية وما اليه لا تدخلها الإمالة لان من
 ضرورة إمالتها كسر ما قبلها وهي انما اتى بها
 بيانا للفتحة قبلها فنى إمالتها مخالفة للحكمة التي من
 أجلها اجتنبت . وقد يفهم من قوله ان هناك فرقا بين
 الهامين من جهة الإمالة وعدمها وهذا لا يناقض قولنا
 ان الهاء واحدة ولا يرجع الاختلاف الى الهاء نفسها ،
 ولكن الى الحرف الذي قبلها ، ذلك انهم اختلفوا في
 هاتنا هل هي مسألة مع ما قبلها او ليست مسألة
 والمال هو ما قبلها . فنشرط الإمالة ليس دليلا على
 اختلافهما . والذي يجعلنا نرى . انهما شيء واحد ان
 الروم والإشمام لا يدخلانها اذ لو ان الهاء كانت بدلا
 من التاء كما رأى اللغويون لكانت حرفا صحيحا يمكن
 له ان يشم ويرام فاذا لم يحدث له ذلك فامتراض
 انها بدل من تاء التانيث يصعب علينا قبوله . يضاف
 الى ذلك ان ابدال التاء هاء مباشرة ولأسباب صوتية
 محضة أمر صعب وحديث كاتنينو من بروكلمان يؤكد
 ما نراه اذ يقول : « ان التغيير الطارئ على التاء،
 والذي يسترعي الانتباه اكثر من غيره هو انقلاب
 علامة التانيث في الاسماء والصفات اي (ة الى ة) عند
 الوقف ولما كان ابدال التاء هاء مباشرة ولأسباب
 صوتية محضة من الظواهر المستبعدة نوعا ما ، فقد
 اقترح بروكلمان في المختصر ج 1 ص 48 تفسير هذا
 الحديث بالصورة التالية :

(8) النشر في القراءات العشر ج 2 ص 85 .
 (9) دروس في علم اصوات العربية . جان كاتنينو ص 52 .